



وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معاً)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 11 يوليو/تموز 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA24922





معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	البلد
	المشروع الطارئ لمساندة برنامج المال مقابل العمل والعمل الحر في غزة	P167726	الضفة الغربية وقطاع غزة
مجال الممارسة (الرئيسي)	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	المنطقة
الحماية الاجتماعية والعمل	10 أغسطس/آب-2018	9 يوليو/تموز 2018	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ مركز تنمية المنظمات غير الحكومية	المقترض/المقترضون مركز تنمية المنظمات غير الحكومية	أداة التمويل تمويل المشروعات الاستثمارية

الهدف الإنمائي المقترح

تقديم مساندة للشباب المستهدف في غزة لتوفير دخل على المدى المتوسط، وزيادة سبل الوصول إلى فرص العمل الحر المدعومة بشبكة الإنترنت

المكونات

- المكون 1: المال مقابل العمل
- المكون 2: فرص العمل الحر المدعومة بشبكة الإنترنت (العمل الإلكتروني)
- المكون 3: إدارة ومتابعة وتقييم المشروع

في إطار تجهيز هذا المشروع، يتم الاستثناء من متطلبات السياسات الخاصة بأوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات بمقتضى الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات 10.00.

نعم

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

ملخص - NewFin1



17.00	التكلفة الكلية للمشروع
17.00	مجموع التمويل
0.00	منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل NewFinEhd

التمويل المقدم من جهات أخرى غير مجموعة البنك الدولي

17.00	صناديق استثمارية
17.00	تمويل خاص

فئة تقييم التصنيف البيئي

جيم - التقييم البيئي غير مطلوب

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح)

نعم

القرار

لم يجز الاستعراض لفريق العمل التقييم المسبق والتفاوض

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

وصول النمو الاقتصادي في غزة إلى مرحلة توقف فعلي. واجهت غزة انعداماً في الاستقرار السياسي وعنفاً طويلاً الأمد على مدى العقدين الماضيين، مما فاقم انعدام التوازن في الاقتصاد الكلي. وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية في 1994، واجهت غزة تقلبات اقتصادية كبيرة نتيجة للعنف وحالة انعدام الاستقرار السياسي. ومنذ الصراع بين فتح وحماس في 2007/2008، كانت المستويات المرتفعة من التمويل المقدم من المانحين هي المحرك لعجلة النمو، وقد تراجع هذا التمويل بصورة حادة من 29% إلى 10% في 2018.

من إجمالي الناتج المحلي في 2008 إلى 6% في 2015. وعلى الرغم من الإنفاق الكبير على أعمال إعادة الإعمار على مدى السنوات 2015 - 2017، انكمش اقتصاد غزة بنسبة 0.3% في 2017 (مقارنة بزيادة بلغت 2.5% في الضفة الغربية). ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو حوالي 1 - 2% في غزة في 2018. واتسعت فجوة الرفاه بين غزة والضفة الغربية بمرور السنين.

وصول معدلات البطالة إلى مستويات مزعجة لا سيما بين الشباب والنساء. توقفت عملية خلق الوظائف في القطاع الخاص نتيجة لعدم اليقين، والصراع الدائر مع إسرائيل، والحصار¹، وأوجه القصور الهيكلية. ومع حذف بنود من الموازنة، لم يكن القطاع الخاص ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) قادرين على التعويض عن ذلك ومع دخول 120 ألف شاب في المتوسط في الشريحة العمرية 15 - 29 سنة سوق العمل كل سنة، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة؛ إذ بلغت 50% في الربع الأول من عام 2018، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم.

بات التراجع في تدفقات المعونات ذا أثر كبير على الخدمات وفرص العمل. منذ 2014، تراجعت معونات المانحين إلى السلطة الفلسطينية بنسبة 20% في المتوسط سنويًا. ومن الممكن أن يجبر التراجع المستمر في مساندة الموازنة على المزيد من ضغط الإنفاق. ومن شأن ذلك تقييد الموارد المتاحة للبنية التحتية والخدمات، وكذلك دفع رواتب القطاع العام (التي انخفضت بنسبة 30% في 2017)، وهي تمثل عنصر تسهيل أساسي للنشاط الاقتصادي في غزة. ومع وجود نسبة كبيرة من السكان في غزة تعتمد على المساعدات الدولية، فإن فقدان التمويل يمكن أن يضر بصورة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ويزيد من المعاناة الإنسانية. على سبيل المثال، أكثر من ثلثي السكان مسجلون باعتبارهم لاجئين في الأونروا. وفي 2017، قامت الأونروا بتشغيل أكثر من 30 ألف غزوي إما بصورة مباشرة أو من خلال برنامج المال مقابل العمل ومشروعات الإنشاءات. وتراجع عدد فرص العمل التي تخلقها الأونروا بنسبة 38% في السنوات 2015 - 2017. ومع قيام تجميد تمويل الأونروا، شهدت المستويات المعيشية للفلسطينيين في غزة المزيد من التراجع، وتشير التقديرات إلى تأثر حوالي 70% من سكان غزة بذلك نظرًا لفقدان فرص العمل التي تمولها الأونروا.

تدهور المستويات المعيشية بوتيرة سريعة على نحو يفضي إلى حافة أزمات إنسانية. تبين أحدث دراسة مسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية لسنة 2017 قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من نصف السكان في غزة فقراء، ويُترجم هذا إلى معدلات فقر تبلغ 53%. ما يبلغ 4 أمثال معدل الفقر في الضفة، ويؤثر هذا على 900 ألف نسمة. وعلاوة على ذلك، نجد أن 34% من الأفراد في قطاع غزة يقعون في غيابات الفقر السحيق (مقارنة بما يبلغ 29% في الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، صعودا من 26% في 2011)، ويعني هذا عدم قدرة هؤلاء الأشخاص على تغطية احتياجاتهم من

¹ تبين القيود على الحركة التفاوتات المهمة بين المناطق في مستوى الرفاه بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواجه غزة قيودًا خارجية على الحركة، ولا تزال "مغلقة" تمامًا على وجه التقريب، وتتحكم إسرائيل في معظم التحركات عبر الحدود. ويشير تحليل من البنك الدولي (2011)، وكالي ومياري (2013) إلى أن وجود نقاط التفتيش يعمل على زيادة البطالة، ويقال من عدد أيام العمل والأجور، ويزيد من معدلات الفقر في المحليات والبلديات التي تعاني من شدة القيود على الحركة. وتبين هذه القيود معوقات التجارة داخل غزة، ما أدى إلى اختلافات في الأسعار على مستوى المناطق، وانعدام المساواة داخل المناطق، وأوجه قصور اقتصادية أخرى من حيث تخصيص الموارد (البنك الدولي 2012، أبراهامز 2017).

الطعام والملبس والسكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). ومع معدل النمو السكاني البالغ 3.3% في السنة، من المتوقع أن تؤدي آفاق النمو القاتمة وتراجع تدفقات المعونات إلى تدهور مستويات المعيشة لسكان غزة.

لا يزال توفير سبل الوصول إلى العلاج الطبي، والكهرباء، والمياه النظيفة طريقًا محفوفًا بالتحديات. فقد تفاقم عدم كفاية إمدادات الكهرباء (أقل من نصف احتياجات غزة) بسبب نقص المحروقات البديلة نتيجة للحصار؛ إضافة إلى ندرة الحطب والغاز، وارتفاع تكاليف الوقود/المحروقات السائلة وعدم توفرها بسهولة للعديد من السكان. ويؤدي انقطاع الكهرباء لأكثر من 20 ساعة في اليوم إلى تقييد الوقت المتاح للدراسة أمام الطلاب؛ وإعاقة سبل الوصول إلى الرعاية الطبية الحرجة، والتأثير على محطات رفع وتوزيع المياه الصالحة للشرب. وعلاوة على ذلك، هناك سحب مفرط من مستجمعات المياه الجوفية في غزة، وهي المصدر الوحيد للمياه العذبة، بنسبة 200%، وتعاني هذه المستجمعات من تسرب مياه البحر إليها.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي

تحدد أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية (2017 - 2022) مسارًا طموحًا لتقليص الفقر، وتشجع النمو الشامل للجميع من خلال تجسيد ثلاثية الأولويات الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة، والحكومة الفعالة، والتنمية المستدامة من منظور المواطنين. ويتمثل المحور الرئيسي لهذه الرؤية في الدعوة إلى العمل بهدف ترسيخ المساواة بين الجنسين في عمليات الإصلاحات الحكومية (السياسة الوطنية 9)، وتعزيز خلق فرص العمل للشرائح المستبعدة ومن بينهم النساء (السياسة الوطنية 15). وفضلاً عن هذا، تعرض إستراتيجية التنمية الاجتماعية (2017 - 2022) لوزارة التنمية الاجتماعية التحول الجوهري للحكومة من الحماية إلى التنمية مع التركيز على بناء الترابط، وتعزيز القدرة على الصمود والمجابهة، وتمكين الأفراد من أسباب القوة، لا سيما النساء والشباب والمعوقين والشرائح المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية، من أجل حياة كريمة وتحقيقاً للمساواة.

يوفر برنامج التحويلات النقدية للحكومة أداة جيدة للتوجيه لمكافحة الفقر. منذ عام 2010، يساند البنك الدولي جهود الحكومة الرامية إلى خفض أعداد الفقراء وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي. وبمساعدة من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، يقوم برنامج التحويلات النقدية بدور غاية في الأهمية في معالجة الفقر والتعرض للأخطار ومنعهما، وتحقيق استدامة الدخل وتشجيع الشمول الاقتصادي بين النساء والشرائح المهمشة. ولا يزال برنامج التحويلات النقدية الأداة الرئيسية للمساعدة الاجتماعية من أجل مكافحة الفقر بسبب سجله التاريخي الناجح وإمكانية زيادة نطاق هذه التحويلات بسرعة وفعالية لمساعدة الأسر المعوزة أثناء الأزمات. وعلاوة على ذلك، أتاح برنامج التحويلات النقدية الفرصة للحكومة كي تقوم بتوحيد وتنسيق وتطوير المساعدة الاجتماعية التي كانت في معظمها تُقدم من خلال شبكة معقدة من المنظمات التي تديرها السلطة الفلسطينية (من بينها ثلاث وزارات على الأقل)، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الخارجية.

يضع الإطار العام لخطة التنمية الوطنية التوظيف باعتباره إحدى الأولويات الوطنية، ويدعو إلى خلق 600 ألف فرصة عمل جديدة على مدى العشر سنوات القادمة. ويأتي توظيف الشباب وتنمية ريادة الأعمال بوصفهما أولويتين في أهداف التنمية الإستراتيجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات جريئة لمنع وقوع أزمة سياسية واقتصادية في غزة. ومن غير المحتمل أن تكون حكومة غزة قادرة على تحقيق الاستجابة على نحو كاف. وللمنظمات غير الحكومية والمحليات دور غاية في الأهمية في ملء هذا الفراغ واستكمال الخدمة التي تقدمها المؤسسات العامة. لكنها بحاجة إلى المساندة القوية من قبل الجهات المانحة للقيام بذلك. وهناك بعض الفرص، وإن كانت محدودة، لتحقيق نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. على سبيل المثال، في ظل القيود على الحركة داخل وخارج غزة وزيادة تعهد المهام (أي إسنادها إلى الغير) على مستوى العالم بفضل التقنيات الرقمية، يعتبر العمل الحر المدعوم بالإنترنت/ العمل الحر من خلال شبكة الإنترنت (العمل الإلكتروني) فرصة واعدة للشباب في غزة، لا سيما النساء. ويمثل العدد الكبير للشباب العاطل عن العمل تهديداً كبيراً لاستقرار غزة. لكن في الوقت نفسه يعتبر الشباب أفضل ثروات غزة.

يهدف هذا المشروع إلى التخفيف من وطأة هذا الوضع المتردي الذي يواجه الشباب الغزوي اليوم، وفي الوقت نفسه دعم أهداف التنمية المستدامة متوسطة الأجل. واستجابة لزيادة نسبة الشباب العاطل عن العمل والتعرض للأخطار في سياق محدودية فرص العمل، سيدور محور تركيز هذه العملية على توفير فرص عمل قصيرة الأجل (المال مقابل العمل) للشباب المستهدف. وفي ظل الفجوة الموجودة في الخدمات الاجتماعية، يولي هذا المشروع أولوية لبرنامج المال مقابل العمل في الخدمات الاجتماعية المقدمة من المنظمات غير الحكومية للشرائح المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية في جميع أنحاء قطاع غزة. كما ستدعم العملية المقترحة خلق فرص العمل من خلال تقديم المساندة للشباب المستهدف للوصول إلى فرص عمل حر مدعومة بالإنترنت (عمل إلكتروني). وسيشدد هذا المشروع بصورة خاصة على مساندة النساء الشابات من خلال (1) التركيز على برنامج المال مقابل العمل في الخدمات الاجتماعية، والعمل الإلكتروني الأكثر ملاءمة لمشاركة المرأة؛ و(2) اشتراط أن يكون 50% على الأقل من المستفيدين من المشروع من النساء.

ستكتمل الإجراءات التدخلية للمشروع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية والتي سيتم تنسيقها معها على نحو وثيق. ويكمل مكون المال مقابل العمل في هذا المشروع الدروس المستفادة من برنامج المال مقابل العمل الذي تديره وزارة العمل ويبني عليه. وستساعد الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية من خلال برنامج المال مقابل العمل في سد هذه الفجوات واستكمال الخدمات المقدمة من المؤسسات العامة. وستتساور المنظمات غير الحكومية مع المؤسسات الحكومية المعنية ومنها وزارة المالية والتخطيط بشأن مقترحات المشروعات الفرعية. وسيمنح شباب الأسر المعيشية المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية لوزارة التنمية الاجتماعية معاملة تفضيلية للوصول إلى برنامج المال مقابل العمل، وستستفيد بعض الأسر التي تحصل على تحويلات نقدية من الخدمات الاجتماعية التي تُقدم من خلال برنامج المال مقابل العمل. وسيتم التحقق من معلومات الأهلية المقدمة من الشباب المتقدم للحصول على مساندة من المشروع من خلال وزارة العمل، وصندوق التشغيل، ووزارة التنمية الاجتماعية. وفي نهاية المطاف، سيتم توجيه الدعوة إلى وزارة المالية والتخطيط لحضور اجتماعات مركز تنمية المنظمات غير الحكومية بهدف النظر في مقترحات المشروعات الفرعية للمنظمات غير الحكومية والموافقة عليها.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)



يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تقديم مساندة للشباب المستهدف في غزة لتوفير دخل على المدى المتوسط، وزيادة سبل الوصول إلى فرص العمل الحر المدعومة بشبكة الإنترنت.

النتائج الرئيسية

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

المؤشر 1: عدد الشباب الذين يحصلون على أموال مقابل العمل من المشروع حسب نوع الجنس.

المؤشر 2: عدد الشباب الذين يحصلون على مساندة خاصة بالعمل الإلكتروني الذين قاموا على الأقل بعمل حر واحد مدفوع الأجر أثناء فترة المساندة أو بعد 6 شهور من هذا التاريخ حسب نوع الجنس.

د. وصف المشروع

سيتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 3 سنوات. وتم تصميم المكون 1 حتى يمكن بدء التنفيذ على الفور بعد تاريخ سريان المشروع، واستكمال بصورة تامة في السنة الثانية. ومن المتوقع تنفيذ المكون 2 وإنجازه مع تنفيذ المشروع. وفيما يلي توصيف كل مكون:

المكون 1: المال مقابل العمل (12.5 مليون دولار أمريكي)

سيساند هذا المكون تمويل فرص المال مقابل العمل المقدمة للشباب المستهدف في الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء قطاع غزة وستتضمن هذه الخدمات مساندة توفير سبل كسب العيش والفرص الاقتصادية (تعزيز أنشطة الزراعة والصيد) والخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية والتعليم ومساندة المعوقين وكبار السن والدعم النفسي الاجتماعي). وسيتم إيلاء أولوية للخدمات الاجتماعية المقدمة من المنظمات غير الحكومية للشرائح المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية. ويعاني السكان في غزة من تزايد الاحتياجات الاجتماعية، لا سيما الشرائح الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية. ويرتبط بهذه الاحتياجات الخدمات الاجتماعية التي لا تقوم مؤسسات السلطة الفلسطينية والبلديات بتقديمها على نحو كاف. وتعتبر المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات الاجتماعية للفقراء والشرائح المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية في غزة، وقد حققت سجل إنجازات قوياً في هذا المضمار، ما عمل على ملء هذا الفراغ واستكمال الخدمة التي تقدمها المؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، تتمتع المنظمات غير الحكومية بخبرة في تنفيذ مشروعات مماثلة لبرنامج المال مقابل العمل. وعلى ضوء التركيز على الخدمات الاجتماعية، من المتوقع عدم تفعيل الإجراءات الوقائية البيئية.

تم تصميم مكون المال مقابل العمل لتحقيق نتائج سريعة. وسيتناول دليل عمليات المشروع خصائص هذا التصميم بالتفصيل، وسيكون هذا الدليل جاهزاً مع الإرشادات ومواد الدعاية والتواصل للمنظمات غير الحكومية في تاريخ سريان المشروع. وستواصل الهيئة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع مع المنظمات غير الحكومية، كما ستقوم على الفور بإعداد دعوة قائمة بذاتها لمقترحات برنامج المال مقابل العمل. وسيطلب من المنظمات غير الحكومية إعداد مقترحات لبرنامج المال مقابل العمل بناء على المزايا النسبية لها، وضمان مناقشة هذه المقترحات مع المجتمعات المحلية والمؤسسات العامة المعنية قبل تقديمها. وستحدد الهيئة

المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع لمشروع المنظمات غير الحكومية التي تتولى المشروعات الفرعية لبرنامج المال مقابل العمل وفق المعايير والشروط والإرشادات المحددة في دليل عمليات المشروع وتتضمن، ضمن أمور أخرى، معايير التأهيل التالية:

- أ. أن تكون المنظمة غير الحكومية المختارة غير هادفة للربح وغير حزبية ولديها مكاتب مسجلة في الضفة الغربية أو غزة لمدة 5 سنوات على الأقل؛
- ب. أن يكون لدى المنظمة غير الحكومية المختارة مكتب في قطاع غزة لمدة سنة واحدة على الأقل؛
- ج. أن يكون للمنظمة غير الحكومية المختارة سجل إنجازات في مجال العمل في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة؛
- د. أن يكون لدى المنظمة غير الحكومية المختارة أنظمة إدارة مالية وأنظمة إدارية لتنفيذ المشروعات الفرعية لبرنامج المال مقابل العمل.
- هـ. قيام المنظمة غير الحكومية المختارة بصرف أموال بقيمة لا تقل عن 200 ألف دولار سنويًا في السنوات 2015 - 2017.

وتقوم المنظمة غير الحكومية المختارة بتعيين الشباب بناء على عملية تنافسية وشفافة ووفق معايير الاستهداف التي يحددها المشروع. وسيعمل كل مستفيد لمدة 6 شهور، وسيحصل على أجر يعادل 380 دولارًا في الشهر. وهذا المبلغ، الأقل مباشرة من الحد الأدنى للأجور (البالغ حوالي 400 دولار)، يعتبر مناسبًا لعدم تشجيع المشاركة في برنامج المال مقابل العمل من جانب الشباب الذين يعملون بالفعل أو بمقدورهم إيجاد فرصة عمل، ولكنه في الوقت نفسه يتيح شبكة أمان هادفة. وحتى يتسنى تعميم منافع برنامج المال مقابل العمل على الأسر المعيشية، سيُسمح بشاب مؤهل واحد فقط من كل أسرة معيشية للاستفادة من هذا البرنامج. وسيستفيد حوالي 4400 شاب (من بينهم 2200 امرأة) من هذا المكوّن.

المكوّن 2: فرص العمل الحر المدعومة بشبكة الإنترنت (العمل الإلكتروني) (التكاليف التقديرية: 3 ملايين دولار أمريكي)

سيمول هذا المكوّن مساندة الشباب المستهدف لممارسة العمل الحر من خلال شبكة الإنترنت. وتتضمن نوعية العمل الإلكتروني (العمل الحر من خلال شبكة الإنترنت) مهام معقدة (على سبيل المثال، تطوير برمجيات، وتصميم جرافيك، وإنتاج إعلامي، وتطوير محتوى، وتصميم مواقع، ورسوم متحركة، وتسويق إلكتروني، وترجمة)، ومهام أكثر بساطة (على سبيل المثال تسمية الصور أو الفيديوهات، وتوصيف المنتجات، ونسخ الوثائق والمستندات المصورة بالماسح الضوئي، وجمع البيانات، والرد على المكالمات). وترتبط هذه المهام بمشروعات أكبر حجمًا من خلال شبكات ومنصات على شبكة الإنترنت على المستويين العالمي والإقليمي. ويمقدور من يقومون بعمل حر دون تفرغ على شبكة الإنترنت العمل لحسابهم أو لصالح شركات محلية لا تشترط التفرغ.

وهناك عدد قليل من المنظمات الصغيرة غير الهادفة للربح في غزة التي تقدم خدمات عمل حر على شبكة الإنترنت، ولديها برامج مخصصة لمساندة من سيصبحون عاملين إلكترونيين (أي يعملون من خلال شبكة الإنترنت)، ومن بين هذه المنظمات مؤسسة عمل بلا حدود، ومؤسسة جيكس سكاى غزة، وبوابة غزة (Gaza Gateway) وهذه المؤسسات متخصصة بالدرجة

الأولى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويبدو أن الطلب على هذا المجال هو الأكثر في السوق. وجرى العادة أن تتضمن برامج المساندة بعض برامج التدريب المبدئي (مهارات فنية ومهارات عمل حر) ومساندة أثناء العمل لمدة زمنية محددة، ويشمل ذلك مكان للعمل المشترك ومعدات وأجهزة (أجهزة حاسب وإنترنت وكهرياء)، ونظام مدفوعات، وبرامج توجيه/مساندة فنية وتوفير سبل الوصول إلى مجتمعات/مجموعات النقاش على شبكة الإنترنت. وجرى العادة أيضًا أن يتم صرف أجر بسيط لتغطية تكاليف الانتقال أثناء تنفيذ برنامج المساندة. وفي العادة تكون نسبة النجاح مرتفعة وينتهي المطاف بمعظم الخريجين إلى ممارسة عمل حر أو التوظيف أو إنشاء مشروع خاص. ومن المتوقع أن يستفيد من مكون العمل الإلكتروني حوالي 750 شابًا (من بينهم 375 امرأة).

المكوّن 3: إدارة ومتابعة وتقييم المشروع (التكاليف التقديرية: 1.5 مليون دولار أمريكي).

سيمول هذا المكون تكاليف إدارة المشروع وتكاليف أعمال الرصد والمتابعة التي تتكبدتها الهيئة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع: مركز تنمية المنظمات غير الحكومية. وسيمول هذا المكون، بصورة أكثر تحديدًا (1) إعداد دليل عمليات المشروع مع الإرشادات ومواد الدعاية والتواصل للمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات المال مقابل العمل والمنظمات غير الهادفة للربح التي تدعم العمل الإلكتروني؛ (2) أنشطة التواصل؛ (3) الدعوة لتقديم عروض ومقترحات؛ (4) تقييم واختيار العروض والمقترحات؛ (5) تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح في تحديد الشباب المستهدف والتحقق من صحة معلومات التأهيل؛ (6) أعمال الإشراف والمراجعة على المشروعات الفرعية المختارة؛ (7) رصد ومتابعة وتقييم المشروع مقابل المؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع، والمؤشرات الوسيطة (المرحلية).

وسيضع هذا المشروع للعديد من اشتراطات المتابعة ورفع التقارير مثل أعمال الفحص والمراجعة ربع السنوية، والتقارير المالية المرورية غير المراجعة، وتقارير المراجعة السنوية للحسابات. وسيطبق مركز تنمية المنظمات غير الحكومية نظام إدارة مالية (نظام محاسبة محوسب) لمتابعة عملية الصرف، وضمان دقة المعاملات، وسرعة المدفوعات. وسيتم تعيين مراقب حسابات خارجي، ومن المتوقع أن يقوم مراقب الحسابات بأعمال الفحص والمراجعة ربع السنوية على أساس العينة الممثلة بالنسبة لأنشطة تقديم الخدمات المدعومة في إطار هذا المشروع للتحقق من حدوث واكتمال الأنشطة، وضمان تحقيق التقدم المادي وغير المادي في تنفيذ المشروع.

المستفيدون من المشروع

المستفيدون المباشرين من المشروع هم الشباب (في الشريحة العمرية 18 - 34 سنة) في غزة الذين يعانون من بطالة لمدة سنة على الأقل. وسيتم التحقق من وضعية البطالة مقابل قاعدة بيانات وزارة العمل مع القيام بأعمال فحص إضافية من خلال الاستعانة بمنظمات غير حكومية، إن دعت الحاجة إلى ذلك. ولما كان أحد أهداف مكون المال مقابل العمل هو توفير شبكة أمان، سيحصل الشباب الذين هم إما على قائمة انتظار برنامج الأونروا لخلق فرص العمل، أو الذين يستفيدون من برنامج التحويلات النقدية، على معاملة تفضيلية للوصول إلى فرص برنامج المال مقابل العمل. وسيتم التحقق من وضعية المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية مقابل قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية.



ولن يُسمح أيضًا إلا لمستفيد واحد من كل أسرة معيشية بالانتفاع بمساندة برنامج المال مقابل العمل أو مساندة العمل الإلكتروني. ومن المتوقع أن يستفيد حوالي 4400 شاب من مكون المال مقابل العمل، فيما يُتوقع أن يستفيد 750 شابًا من مكون العمل الإلكتروني. وسيكون 50% من المستفيدين من المشروع على الأقل من النساء. والمستفيدون من المشروع على نحو غير مباشر هم: (1) أفراد الأسر المعيشية في الأسر التي يستفيد الشباب فيها من فرص برنامج المال مقابل العمل؛ و(2) الشرائح المستضعفة والفئات الأولى بالرعاية المستفيدة بصورة مباشرة من الخدمات المقدمة في إطار مشروعات برنامج المال مقابل العمل (المعوقون وكبار السن والأطفال والنساء).

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

سيكون مركز تنمية المنظمات غير الحكومية هو الموقع على اتفاقية منحة الصندوق الاستثماري، والجهة المتلقية للمنحة، والهيئة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع. وتم تحديد المركز باعتباره الجهة الأكثر ملاءمة التي تتولى تنفيذ هذه العملية للأسباب التالية: (1) لدى المركز خبرة طويلة وناجحة بوصفه جهة تنفيذ لمشروعات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منذ 1996؛ (2) لدى المركز سجل إنجازات حافل في تنسيق وتعزيز حوكمة قطاع المنظمات غير الحكومية في فلسطين - وهو فريد من نوعه في هذا الجانب؛ (3) أصبح المركز رائدًا وجديرًا بالاحترام لدى دوائر المنظمات غير الحكومية، ونجح في جذب العديد من موارد التمويل؛ (4) ثمة إشادة بالمركز باعتباره آلية رئيسية في تقديم المنح للمنظمات غير الحكومية؛ إذ يقوم بتقديم المنح على نحو يتسم بالشفافية الشديدة؛ (5) يعد المركز جهة لا سياسية تعمل مع جميع المنظمات غير الحكومية في جميع القطاعات؛ (6) يؤكد التقرير الذي صدر مؤخرًا عن مجموعة التقييم المستقلة وتقرير إنجاز التنفيذ بشأن مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على الأداء المرضي للمركز؛ (7) تعتبر التكاليف غير المباشرة للمركز أقل بصورة كبيرة من البدائل الأخرى، مثل الأونروا والمنظمات غير الحكومية الدولية.

ولما كان المركز هو الجهة المتلقية للمنحة (المستفيدة منها) والهيئة المسؤولة عن التنفيذ، فسيكون مسؤولًا عن التنفيذ الشامل للمشروع وإدارة الحساب المخصص.

وسيقوم المركز بإعداد دليل عمليات المشروع. وسيتناول دليل عمليات المشروع بالتفصيل معايير وإجراءات اختيار المشروعات الفرعية للمنظمات غير الحكومية والشباب المستهدف في إطار كلا المكونين. وسيتم الانتهاء من دليل عمليات المشروع والمصادقة عليه مع المفاوضات الخاصة بالمشروع.



و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

قطاع غزة

ز. خبيرا السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين شهرياري، أخصائية سياسات وقائية اجتماعية
زياد أبو حسنين، أخصائي سياسات وقائية بيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	
معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.03)	لا	
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP) (4.09)	لا	
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	



لا	سلامة السودان - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)
لا	المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)
لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
لا يوجد
2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
لا يوجد
3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
لا يوجد
4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
لا يوجد
5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
لا يوجد



ب. متطلبات الإفصاح (تنبيه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

ج. مؤشرات مراقبة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

لا ينطبق

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

لا ينطبق

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

لا ينطبق

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟

لا ينطبق

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

لا ينطبق

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

لا ينطبق

مسؤولو الاتصال

البنك الدولي



سميرة أحمد حلس

رئيس البرنامج

كريستوبال ريڤاو - كانو

كبير الخبراء الاقتصاديين

فريدريكه روتر

أخصائي أول في مجال الحماية الاجتماعية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

مركز تنمية المنظمات غير الحكومية

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

مركز تنمية المنظمات غير الحكومية

ليلى صبيح

المديرة العامة، إدارة العلاقات والتعاون الدولي، وزارة المالية والتخطيط

lsbaih@yahoo.com

غسان كاسبرة

المدير

gkasabreh@ndc.ps



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

سميرة أحمد حلس كريستوبال ريداو - كانو فريدريكه روتر	رئيس (رؤساء) فريق العمل:
---	--------------------------

اعتمدها:

	المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:
	مدير قطاع الممارسات:
	المدير القطري: